رسالة في

علم الوضع

تأليف

علي بن محمد النجار الشافعي

من علماء الأزهر الشريف والأستاذ بكلية الشريعة

ت ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م



مركز الراسخون
للتأصيل الشرعي

دار الظاهرية

رسالة في

علم الوضع

الطبعة الأولى
١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

مركز الراسخون للتأصيل الشرعي

الكويت - الروضة
طريق المغرب السريع - ق ٣
Website: www.eslah.com
E-mail: s66000477@gmail.com
(+965) 99050407
(+965) 22540536

دار الظاهرية

الكويت - مدينة سعد العبدالله
الدائري السادس - ق ٣ - م ٢٨
Website: www.daradahriah.com
E-mail: daradahriah@gmail.com
(+965) 99627333
(+965) 51155398

الموزعون المعتمدون

مكتبة أهل الأثر
(الكويت)
ahel_alather@hotmail.com
(+965) 66508050

دار التدمرية للنشر والتوزيع
(الرياض)
tadmoria@hotmail.com
(+966) 4925192

أروقة للدراسات والنشر
(عمّان)
info@arwiqa.net
(+962) 64646163

مكتبة الميمنة المدنية
(المدينة المنورة)
daralmimna@gmail.com
(+966) 558343947

رِسَالَةٌ فِي

عِلْمِ الوَضْعِ

تأليف

عليّ بن مُحمّد النجّار الشّافِعيّ

من علماء الأزهر الشريف والأستاذ بكلية الشريعة

ت ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م

بسم الله الرحمن الرحیم

ترجمة المؤلف(١)

❊ اسمه ونسبته:

الشيخ علي بن محمد بن عامر النجار المصري الشافعي.

❊ ولادته ونشأته وطلبه العلم:

ولد في بلدة عزبة الحرمل التابعة لبلدة معنية بمركز إيتاي البارود، ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم، ثم التحق بالأزهر، وتلقى العلوم النقلية والعقلية على علماء عصره، ونال شهادة العالمية.

❊ أعماله ومناصبه:

ثم اشتغل بالتدريس بالأزهر، وتدرج فيه إلى أن عين مدرسا بكلية الشريعة، وقد عرف بالنبوغ في العلوم الأزهرية، ولا سيما علم الأصول والفقه والنحو والتفسير، ولاشتهاره بذلك كثر إقبال الطلاب على دروسه.

❊ تلاميذه:

وقد أخذ عنه وانتفع به جمهرة من علماء هذا العصر، ومنهم:

(١) الشيخ عبد الغني عبد الخالق.

(٢) والشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، الأستاذان بكلية الشريعة.

(٣) والشيخ يوسف شلبي.

---

(١) هذه الترجمة مأخوذة نصا من كتاب الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية لزكي محمد مجاهد (١/ ٣٥١-٣٥٢) مع إضافة بعض العناوين الفرعية.

(٤) والشيخ محمد عبد الحليم العشري.

(٥) وابن المترجم له الشيخ محمد.

*** وفاته:**

توفي سنة (١٣٥١هـ) شهر أكتوبر سنة (١٩٣٢م) بالقاهرة، بسبب صدمة سيارة إنجليزية، ودفن بها في قرافة المجاورين.

*** من أبنائه:**

وهو والد:

(١) الأستاذ الشيخ محمد علي النجار المدرس بكلية اللغة العربية.

(٢) والدكتور عبد الحليم النجار الأستاذ بمعهد اللغات الشرقية بجامعة فؤاد الأول.

*** مؤلفاته:**

(١) شرح شواهد الأشموني. مخطوط.

(٢) حاشية على شرح الإسنوي على المنهاج في الأصول. طبع منها الجزء الثالث.

(٣) رسالة في علم الأخلاق.

(٤) رسالة في علم الوضع.

(٥) شرح البيقونية.

رِسَالَةٌ فِي

عِلْمِ الوَضْعِ

تأليف

عَلِيّ بن مُحَمَّد النَّجَّار الشَّافِعِيّ

من علماء الأزهر الشريف والأستاذ بكلية الشريعة

ت ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م

هذه رسالة في علم الوضع

﴿ تأليف ﴾

الفقير اليه تعالى علي بن محمد النجار

الشافعي من مدرسي القسم

الثانوي بالأزهر

الشريف عفا الله

عنه آمين

« مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر »

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فيقول الفقير إليه تعالى «**علي بن محمد النجار**»:

هذه «رسالة في علم الوضع» وضعتها للطلاب، أرجو من الله تعالى أن ينفعني بها يوم المآب، فقلت وبالله التوفيق.

مقـدمـة

الوضع في اللغة يطلق على معان منها:

(١) جعل الشيء في حيز.

(٢) والولادة.

(٣) والإسقاط، يقال: «وضعتُ عنه الدين»، إذا أسقطتَه.

(٤) والتحميل، يقال: «وضعتُ عليه الدين»: حمَّلتُه به.

(٥) والكذب، يقال: «وَضْعُ الحديث»: كِذْبُهُ.

(٦) والإسراع في السير، يقال: «وَضَعَ البَعِيرُ»: أسرع في السير، ومنه قول ورقة بن نوفل(١):

يَـا لَيْتَنِـي فِيهَـا جَذَعْ   أَخُـبُّ فِيهَـا وَأَضَـعْ

(١) أي لما علم ببعثة النبي ﷺ، وقوله: «فيها» الضمير عائد على البعثة، على حذف مضاف، أي: في وقت بعثتك يا محمد، والجَذَع -بفتحتين-: الشاب الحدث، وأخُب- بضم الخاء- من الخبب، وهو ضرب من العَدْو، والمراد أجدّ وأجتهد في نصرتك.

واصطلاحا: تعيين اللفظ بإزاء المعنى؛ ليدل عليه عند الإطلاق، حال العلم بذلك التعيين.

وأما **علم الوضع**: فهو علم يُبحث فيه عن أحوال اللفظ العربي من حيث إنه موضوع بالوضع التحقيقي أو التأويلي، ومن حيث خصوص آلة استحضار المعنى الذي وضع له اللفظ وعمومها، وشخصية اللفظ الموضوع ونوعيته.

وموضوعه: المفردات والمركبات من حيث بيان أن وضعها تحقيقي أو تأويلي، وأنها موضوعة بالوضع الشخصي أو النوعي، وأنها موضوعة بالوضع الخاص أو العام.

وفائدته: معرفة تلك الأحوال.

فهو من **العلوم العربية**؛ حيث كان بحثه عن أحوال اللفظ العربي، وغير علم اللغة؛ لأنه لا بحث له عن تلك الأحوال، وإنما يبحث عن مدلولات الألفاظ.

تقاسيم الوضع

هي ثلاثة:

*** الأول باعتبار ذاته:**

فينقسم الوضع باعتبار ذاته إلى قسمين:

(١) تحقيقي.

(٢) وتأويلي.

فالتحقيقي: تعيين اللفظ بإزاء المعنى للدلالة عليه بنفسه، من غير واسطة علاقة وقرينة.

وهو وضع الحقائق.

والتأويلي: تعيينه بإزاء المعنى للدلالة عليه بواسطة علاقة وقرينة.

وهو وضع المجازات والكنايات، وقيل: إنهما غير موضوعين، فلا يكون الوضع إلا تحقيقيا.

*** التقسيم الثاني باعتبار اللفظ الموضوع:**

فينقسم باعتباره إلى قسمين أيضا:

(١) شخصي.

(٢) ونوعي.

فالشخصي: ما كان الموضوع فيه لفظا واحدا ملحوظا للواضع بعينه وشخصه.

كوضع: «زيد» و«إنسان» و«جهاد»، فإن الواضع أخذ لفظ زيد بخصوصه وعيَّنه لمعناه، وكذا الباقي.

وهو وضع: الأعلام، والضمائر، وأسماء الإشارات، والموصولات، والحروف، والجوامد من أسماء الأجناس، والنكرات.

والنوعي: ما كان الموضوع فيه ألفاظا متعددة ملحوظة بأمر عام.

كأن يقول:

أ- وضعت كل لفظ كان على هيئة «فاعل» للدلالة على ذات وحدث، منتسب إليها على جهة الحدوث منها.

ب- وكل ما كان على زنة «مفعول» للدلالة على ذات وحدث، منتسب إليها على جهة الوقوع عليها.

ج- وكل مركب من مسند ومسند إليه؛ للدلالة على ثبوت المسند للمسند إليه.

د- وكل لفظ للدلالة على ما بينه وبين معناه الموضوع له علاقة، حيث لوحظت العلاقة ونصبت القرينة.

وذلك كوضع المشتقات، والأفعال، والمركبات، والمجازات، والكنايات.

*** التقسيم الثالث باعتبار آلة استحضار(١) الموضوع له:**

فينقسم الوضع باعتبارها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: وضع خاص لموضوع له خاص: وهو وضع الأعلام شخصية أو جنسية، وهو أن يُتعقل ويُلاحَظ الموضوع له بخصوصه وشخصه، ويوضع

(١) آلة الاستحضار: هي ما يلاحظه الواضع عند الوضع، فإن كان ما يلاحظه أمرا مخصوصا مشخصا فالوضع خاص، وإلا فعام.

له اللفظ، سواء كان الموضوع له موجودا في الخارج، أو مقدر الوجود فيه، أو موجودا في الذهن فقط ولا تحقق له في الخارج.

كما في وضع الأعلام الشخصية للموجود ولمن سيوجد، ووضع أعلام الأجناس

والثاني: وضع عام لموضوع له عام: وهو أن يُلاحَظ معنى كلي لا من حيث خصوصه، ويوضع له اللفظ.

فالوضع عام؛ لعموم آلة الاستحضار، وهي ما لاحظه الواضع عند الوضع من المعنى الكلي، والموضوع له عام، وهو ذلك المعنى الكلي.

وهو وضع ما عدا المعارف، كوضع: «رجل» و«قيام» و«قائم» لمعانيها.

والثالث: وضع عام لموضوع له خاص: وهو أن يُلاحَظ معنى كلي منطبق على أفراد كثيرة، ويوضع اللفظ لكل فرد معين من تلك الأفراد الكثيرة.

فليس ذلك المعنى الكلي موضوعا له، وإنما الوضع لأفراده، ولوحظ ذلك الكلي ليكون آلة لاستحضار تلك الأفراد الكثيرة؛ حتى يوضع لها اللفظ بوضع واحد.

وذلك وضع بقية المعارف، وهي: الضمائر، وأسماء الإشارات، والموصولات.

وكذا الحروف.

مثلا: يستحضر الواضع بذهنه:

أ- مفردا متكلما، وهو مفهوم كلي، ويضع لفظ «أنا» والتاء المضمومة لكل فرد من أفراده معين بقرينة التكلم.

ب- ومفردا مذكرا مشارا إليه بمطلق إشارة حسية، وهو مفهوم كلي، ويضع لفظ «هذا» لكل فرد من أفراده معين بالإشارة الحسية المخصوصة.

ج- ومفردا مذكرا معينا بمطلق صلة معهودة، وهو مفهوم كلي، ويضع لفظ «الذي» لكل فرد من أفراده معين بالصلة المعهودة بين المتخاطبين الخاصة.

د- وابتداءً لا يتحقق إلا بين شيئين، وهو مفهوم كلي، ويضع لفظ «مِنْ» لكل فرد معين من أفراده بين شيئين مخصوصين كسَيْر زيد والبصرة.

وهذه الأقسام الثلاثة بالاستقراء، وأما الأقسام العقلية فأربعة؛ لأن الوضع إما خاص أو عام والموضوع له كذلك، ولكن الرابع -وهو الخاص لموضوع له عام- لا يمكن تحققه؛ لأن الخاص لا يتأتى أن يكون آلة لملاحظة العام.

ثم هذا على مذهب العضد ومتابعيه، وأما المتقدمون والسعد التفتازاني فينكرون القسم الثالث، فالضمائر وما ذكر معها عندهم موضوعة للمفاهيم الكلية على أن تستعمل في جزئياتها المعينة، فيكون وضعها من القسم الثاني -أعني الوضع العام لموضوع له عام- وتكون كليات وضعا جزئيات استعمالا، بخلافها على الأول فإنها جزئيات وضعا واستعمالا، وبخلاف غيرها من أسماء الأجناس والنكرات فإنها كليات وضعا واستعمالا.

تتمة

ما تقدم من الأقسام الثلاثة -أعني: الخاص للخاص، والعام للعام، والعام للخاص- في الوضع الشخصي، كما هو ظاهر مما تقدم.

وأما النوعي:

(١) فلا وجود للأول فيه.

ويمكن أن يصور بأن يقول الواضع: وضعت كل ما يصح أن يركب من (ح س ن) على هذا الترتيب اسما لهذا المولود.

(٢) وأما الأخيران فموجودان فيه:

أ- فالنوعي العام لموضوع له عام: كوضع مواد المشتقات الشاملة للأفعال لمدلولاتها، وذلك كأن يتعقل الواضع مفهوم الضرب، ويقول: وضعت كل مشتق من لفظ الضرب للدلالة على ذلك المفهوم من حيث المادة لا الهيئة.

وكوضع الافعال من حيث الهيئة للدلالة على الزمان، كأن يتعقل الزمان الماضي، ويقول: وضعت كل ما كان على «فَعَلَ» بفتح الفاء واللام وتحريك العين بإحدى الحركات الثلاث، للدلالة على الزمان الماضي من حيث الهيئة.

وكوضع كل ما كان على وزن فاعل من حيث الهيئة للدلالة على الذات الواقع منها الحدث.

فإن الوضع في المذكورات عام؛ لملاحظة الموضوع له بوجه عام، والموضوع له أيضا عام؛ لأنه مفهوم كلي تحته أفراد كثيرة.

ب- والنوعي العام لموضوع له خاص: كوضع المشتقات والمركبات لمدلولاتها من حيث المادة والهيئة معا.

كأن يستحضر الواضع مطلق حدث في زمان ماضٍ، ويقول: وضعت كل ما كان على «فَعَلَ» من حيث المادة والهيئة للدلالة على كل جزئي خاص من جزئيات ذلك المفهوم على التوزيع، فيصير لفظ «ضرب» موضوعا بهذا الوضع لوقوع الضرب في الزمان الماضي، ولفظ «أكل» لوقوع الأكل في الزمان الماضي، وهلم جرا.

وكأن يستحضر مطلق طلب حدث في الزمان المستقبل، ويقول: وضعت كل ما كان على «افعل» للدلالة على كل جزئي خاص من جزئيات ذلك المفهوم على التوزيع، فيصير لفظ «اضرب» موضوعا بهذا الوضع لطلب الضرب في الزمان المستقبل، ولفظ «اشرب» لطلب الشرب كذلك، وهكذا

وكأن يتعقل ذاتا واقعا منها حدث، ويقول: وضعت كل ما كان على «فاعِل» لكل جزئي خاص من جزئيات هذا المفهوم على التوزيع، فيصير لفظ «ضارب» موضوعا بهذا الوضع لذات وقع منها الضرب، ولفظ «كاتب» لذات وقع منها الكتابة، وهكذا.

وكأن يتعقل ثبوت شيء لشيء مع تمام الفائدة، ويقول: وضعت كل مركب من مسند ومسند إليه للدلالة على كل جزئي خاص من جزئيات ذلك المفهوم على التوزيع، فيصير «زيد قائم» موضوعا بهذا الوضع لثبوت القيام إلى زيد، وهكذا.

فإن الوضع في المذكورات عام؛ لأن ما استحضره الواضع في حال الوضع أمر كلي، والموضوع له خاص؛ لأنه الجزئيات والأفراد المندرجة تحت ذلك الأمر الكلي، ولا شك أن الواضع لم يستحضرها.

أقسام اللفظ باعتبار مدلوله

اللفظ باعتبار مدلوله قسمان؛ لأن مدلوله إما أن يقبل الشركة والصدق على متعدد، أَوْ لَا.

الأول: الكلي[١].

والثاني: الجزئي والمشخص.

❊ **والكلي أربعة أقسام:**

(١) اسم جنس.

(٢) ومصدر.

(٣) ومشتق.

(٤) وفعل.

لأن مدلوله:

أ- إما ذات فقط، فهو اسم الجنس، والمراد بالذات ماعدا الحدث، كـ: الإنسان، والرجل، والزمان، والمكان.

ب- وإما حدث فقط، وهو المصدر، كلفظ الضرب والقتل، والمراد بالحدث[٢]: ما قام بغيره وإن كان ثابتا مستقرا، كالبياض والسواد فلفظهما مصدر.

---

(١) الكلية والجزئية صفتان للمدلول، ويوصف بهما اللفظ الدال على المدلول الكلي والجزئي مجازا؛ من إطلاق اسم المدلول على الدال.

(٢) إنما قلنا ذلك وإن كان السمرقندي أخرج المعاني الثابتة من المصدر؛ لأنه يلزم عليه خروج دال نحو السواد والبياض من المصادر، وخروج نحو الصفات المشبهة من

ج- وإما مركب منهما -أعني من الذات والحدث- فلا بد فيه من نسبة بينهما؛ لأن المركب لا تمكن إفادته إلا باعتبار نسبة وارتباط بين أجزائه.

فتلك النسبة إما أن تعتبر من جانب الذات بأن تلاحظ الذات أَوَّلًا، ثم ينسب لها الحدث، وإما أن تعتبر من جانب الحدث، بأن يلاحظ الحدث أَوَّلًا، ثم ينسب إلى الذات.

الأول: المشتق؛ وذلك لأنه: ما دل على ذات وحدث منتسب إليها على جهة:

(١) الوقوع منها، وهو اسم الفاعل.

(٢) أو عليها، فاسم المفعول

(٣) أو الثبوت لها، وهو الصفة المشبهة.

(٤) أو على جهة زيادتها فيه على غيرها، فأفعل التفضيل.

(٥-٦-٧) أو على جهة كونها زمانا أو مكانا له أو آلة لحصوله، وهو: اسم الزمان، والمكان، والآلة.

والثاني: الفعل، وهو ما اعتبرت فيه النسبة من جانب الحدث؛ وذلك لأنه: ما دل على حدث وزمان منتسب إليه الحدث بوقوعه فيه.

فالملحوظ في المشتق أَوَّلًا الذات، ثم نسب إليها الحدث، وفي الفعل أَوَّلًا الحدث، ثم نسب إلى الذات وهي الزمان.

المشتقات، ونحو عَوِر وسود وظَرُف وحسُن من الأفعال، ولا قائل به، وقال ابن مالك:

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل ....

ولم يقيد أحد من شراحه ما سوى الزمان بغير المعاني الثابتة. اهـ مؤلف.

*** والجزئي خمسة أقسام:**

(١) علم.

(٢) ومضمر.

(٣) واسم إشارة.

(٤) وموصول.

(٥) وحرف.

وذلك لأن وضعه إما خاص أو عام.

الأول: العلم؛ فهو موضوع بالوضع الخاص لموضوع له خاص، سواء كان علم شخص أو علم جنس

والفرق بينهما أن التعين في علم الشخص خارجي، وفي علم الجنس ذهني؛ لأنه موضوع للماهية الملحوظ تعينها في الذهن، بخلاف اسم الجنس فإنه موضوع للماهية من غير اعتبار التعين في الذهن.

والثاني: إما أن يكون مدلوله معنى في نفسه بحيث يتحقق في الخارج ويتعقل في الذهن بدون انضمامه إلى غيره أَوْ لَا، بل يكون معنى في غيره بحيث لا يتحقق في الخارج، ولا يتعقل في الذهن إلا بانضمامه إلى غيره.

الثاني: الحرف، كـ«مِن» فإن معناها حالة وارتباط جزئي بين شيئين معينين كالسير والبصرة، لا تتحقق إلا بهما، وتلك الحالة والارتباط كون السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منه.

والأول لا بد له من قرينة توضح المراد به؛ لأنه موضوع لجزئيات غير محصورة.

فالقرينة إن كانت التكلم أو الخطاب أو المرجع فالضمير.

وإلا فإن كانت شيئا من المحسوسات كعضو من أعضاء البدن فاسم الإشارة.

وإلا فإن كانت انتساب مضمون جملة خبرية إلى المقصود باللفظ، وكان ذلك الانتساب معهودا بين المتخاطبين ومنضما إليه أمر آخر، كانحصار ذلك المضمون في المقصود باللفظ أو الإشارة إليه أو وصفه فهو الموصول، نحو: «رأيت الذي جاء من بغداد» إذا كان الجائي منها واحدا، و«هذا الذي فعل كذا» و«أكرمت الذي جاء البارحة التاجر».

تنبيه

ضمير الغائب في نحو: «الإنسان له فضل على غيره» عائد إلى الجنس المعين في الذهن، وهو مما وضع له ذلك الضمير، فإنه موضوع لكل فرد معين من أفراد مفهوم المفرد المذكر الغائب، سواء كان محسوسا كـ«زيد هو الفاضل»، أم معقولا كـ«العمل الصالح هو النافع».

وكذا **الموصول** في نحو: «الذي يصدق على كثيرين هو الكلي»، فإن «الذي» موضوع لكل فرد من أفراد المفرد المذكر معين بعهدية انتساب مضمون جملة إليه، سواء كان محسوسا كـ«جاء زيد الذي قام أبوه»، أم معقولا كـ«العلم هو الذي ينال به أعلى المراتب».

وأما **اسم الاشارة** فإنه موضوع لخصوص المحسوسات، فاستعماله في المعقولات في نحو: «هذا كتاب» مجاز.

فـائـدة

المحلى بالألف واللام والمضاف إلى معرفة وضعهما من قبيل الوضع النوعي العام لموضوع له خاص.

فالواضع استحضر مفهوما كليا هو المعهود بالذكر أو بالإشارة الذهنية، وقال: وضعت كل محلى بالألف واللام للدلالة على كل فرد من أفراد ذلك المفهوم على التوزيع.

فصار لفظ «الرسول» في قوله تعالى ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ دالا على الرسول المعين المعهود بذكره أَوَّلًا، و«الأمير» في نحو: «جاء الأمير» دالا على المعهود بين المتخاطبين، و«الإنسان» في نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ دالا على الماهية المعينة المعهودة في الذهن المتحققة في كل فرد، وهكذا.

واستحضر معينا بالإضافة إلى معرفة، وقال: وضعت كل مضاف إلى معرفة للدلالة على كل فرد من أفراده على التوزيع.

فصار لفظ «غلام» في «غلام زيد» دالا على العبد المعين، وهكذا.

خـــاتـمـــة

* **أسماء حروف المباني**، أي: الحروف التي تُركّب منها الكلمات -وهي ألف با تا إلخ- موضوعة للمفاهيم الكلية، فوضعها من قبيل الوضع العام لموضوع له عام.

مثلا: استحضر الواضع مفهوم حرف جوفي ووضع الألف بإزائه، ومفهوم حرف شفوي مخصوص ووضع الباء بإزائه.

وكذا لفظ التعين والتشخص والجزئي؛ فإن التعين موضوع لمفهوم كون الشيء معينا، والتشخص لكون الشيء مشخصا، والجزئي لكون الشيء لا يصدق على كثيرين.

* **وأسماء العلوم** كالفقه والنحو والعروض كل واحد منها موضوع للقواعد المخصوصة المعينة عند الواضع بجهة تضبطها بحيث لا يخرج منها شيء، سواء ما وجد من تلك القواعد عند الوضع وما سيوجد، مع قطع النظر عن حصولها في ذهن زيد وعمرو.

وتلك الجهة التي تضبطها وحدة الموضوع والغاية.

ونظير ذلك ما إذا أُخبرت بابن لك ولم تره، أو قدرتَ لك ولدا، فوضعت له اسما؛ لاستحضارك له بما يميزه عن غيره.

* وكذا **أسماء الكتب** كـ«منهج» و«كافية» و«مقاصد» فإن كلا منها موضوع للألفاظ الذهنية المستحضرة بذهن الواضع، بقطع النظر عن حصولها عند زيد وعمرو.

فالقرآن مثلا موضوع للمؤلف المخصوص من حيث هو، فلا يختلف باختلاف اللافظين؛ للقطع بأن ما يقرأه كل واحد منا هو القرآن المنزل على محمد ﷺ بلسان جبريل عليه السلام.

ولو كان عبارة عن المشخص القائم بلسان جبريل أو القائم بلسان غيره لكان ما تقرأه مماثلا له لا عينه؛ ضرورة أنه غير ذلك المشخص؛ لأن القرآن ألفاظ، وهي تتشخص بتشخص محلها فتتعدد بتعدده.

فثبت أن كلا من أسماء العلوم والكتب أعلام، ولكن وقع الخلاف في أنها أعلام أشخاص أو أجناس.

فذهب فريق إلى الثاني؛ نظرا إلى حصول مدلولاتها في أذهان كثيرة، فهي كأسامة في أنه موضوع لمعين في الذهن، وذلك المعين ينطبق على أفراد كثيرة في الخارج.

وذهب فريق آخر إلى الأول، وأجاب بأن التعدد بتعدد المحل تدقيق فلسفي لا تعتبره أرباب العربية، وهو التحقيق؛ فإنه لو أوجب ذلك أن لا تكون أعلام أشخاص لوجب أن لا يكون نحو: «زيد» و«عمرو» و«بكر» أعلام أشخاص؛ فإن مدلوله يحصل في أذهان كثيرة.

وبالجملة التعدد بالوجود الذهني لا يعتبر، بخلاف الوجود الخارجي كما في أسامة وثعالة، فإنهما متعددان في الخارج، فلذا كانا من أعلام الأجناس.

* وأما **أسماء التراجم** نحو: «كتاب» و«باب» فالشائع أنها أعلام أشخاص أو أجناس كأسماء الكتب، ولكن الذي حققه العلامة الإنبابي أنها أسماء أجناس؛ بدليل أنها تعامل معاملة النكرات:

(١) فتوصف بها، فيقال: «باب آخر» و«فائدة أخرى» و«مسألة ثانية».

(٢) وتدخل عليها «أل» العهدية، فيقال مثلا: «كتاب: كذا، وفيه ثلاثة أبواب، الباب الأول كذا، الباب الثاني كذا...» إلخ، «فائدتان: الفائدة الأولى كذا...» إلخ، «تنبيهان: التنبيه الأول كذا...» إلخ.

(٣) وتضاف فيقال: «مسألة المقدور»، «مسألة لا تكليف إلا بفعل»، «خاتمة رسالة الوضع».

ودعوى أن ما ذكر إنما يكون بعد قصد التنكير في غاية في البعد، وكذا دعوى أن التنوين في نحو: «مسألة» و«خاتمة» تنوين حكاية لا تنوين صرف.

وأيضا قد اصطلحوا على أن معنى الكتاب ألفاظ مخصوصة تشتمل على أبواب وفصول غالبا، ولا معنى لذلك إلا أن كل ما دل على تلك الألفاظ فهو كتاب، وهكذا باب وغيره من بقية التراجم.

والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي

وعلى آله وصحبه وسلم

آمين

فهرست الكتاب

الموضوع **صفحة**